



تحليل قياسي لاتجاهات الإنفاق الاستثماري العام وأثره في تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-
2023

أ.د. علياء حسين خلف⁽²⁾

م. ضياء عبد الرزاق حسن⁽¹⁾

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة ديالى

المستخلص:

يهدف البحث التي معرفة أثر الإنفاق العام الاستثماري على إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال المدة (2004-2023)، ويبدأ من فرضية مفادها: "إن للإنفاق العام الاستثماري تأثيرًا إيجابيًا في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال مدة البحث"، وتوصل البحث ومن خلال نموذج (ARDL) التي وجود أثر وعلاقة طردية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام الاستثماري وإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق، وذلك لأن قيمة (prob) معنوية وإشارة المعلمة موجبة وفق نموذج (ARDL) المقدر، وأن النموذج الحالي يفسر (75%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق، ويستدل على ذلك من قيمة (R2)، بينما المتغيرات الأخرى التي تمثل الاستثمار الخ ص المحلي والأجنبي لا تشكل سوى (25%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وعلى الرغم من هيمنة الإنفاق الاستثماري العام على إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق، فإن نسبة الزيادة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت عند تغير الاستثمار العام بمقدار وحدة واحدة يبلغ تقريبًا (1) تريليون دينار، وهذه القيمة تُعد قليلة قياسًا بحجم الاقتصاد العراقي من أجل تحفيز الاقتصاد على النهوض بقطاعاته المختلفة، لذلك أوصى الباحث بالعمل على زيادة التخصيصات المالية للنفقات العامة الاستثمارية لما لها من أهمية في زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت نظرًا لأهميتها لعملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ولا سيما في المجالات التي لا يرغب بها القطاع الخاص متمثلة بالبنى التحتية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإنفاق الاستثماري العام، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، نموذج ARDL.

Abstract: This research aims to determine the impact of public investment spending on gross fixed capital formation in Iraq during the period (2004-2023). It begins with the hypothesis that public investment spending has a positive impact on gross fixed capital formation in Iraq during the research period. The research, using the ARDL model, found a long-term positive

relationship between public investment spending and gross fixed capital formation in Iraq. This is because the value of the probability (prob) is significant, and the parameter sign is positive according to the estimated ARDL model. The current model explains 75% of gross fixed capital formation in Iraq, as evidenced by the value of R². Other variables, representing domestic and foreign private investment, account for only 25% of gross fixed capital formation. Despite the dominance of public investment spending on gross fixed capital formation in Iraq, the percentage increase in gross fixed capital formation when public investment changes by one unit is approximately 1 trillion dinars. This value is considered small in comparison. Given the size of the Iraqi economy, in order to stimulate the economy to develop its various sectors, the researcher recommended working to increase financial allocations for public investment expenditures, given their importance in increasing the total fixed capital formation, due to their importance for the economic growth and development process, especially in areas that the private sector does not want, represented by infrastructure

Public investment spending, gross fixed capital formation, ARDL ,words: fiscal policy Key
.model

المقدمة:

يُعد الإنفاق العام بشكل عام والإنفاق الاستثماري بشكل خاص أحد الأدوات المهمة للسياسة الاقتصادية للتأثير على النشاط الاقتصادي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الكلي. وقد اكتسب الإنفاق الاستثماري تلك الأهمية بعد التغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال أزمة الكساد العظيم؛ إذ كان دوره قبل ذلك حياديًا على الاقتصاد عند الكلاسيك، ولكن بعد أزمة الكساد العظيم عام 1929 أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرًا ضروريًا، ومن ثم، أصبح الإنفاق الاستثماري أحد الأدوات المهمة لمعالجة الاختلالات التي يشهدها الاقتصاد. وفي بعض البلدان تعاضم استعمال تلك الأداة، وبالتالي أصبحت لها الهيمنة على المتغيرات الاقتصادية ومنها إجمالي تكوين رأس المال الثابت، أو قد يكون ذلك الإنفاق مكملاً للإنفاق الاستثماري الخاص من خلال الإنفاق الاستثماري العام على المجالات التي لا يرغب بها القطاع الخاص بسبب تدني ربحيتها ومنها الجسور التي تُعد من مكونات رأس المال الثابت، وهذا يعمل على تحفيز القطاع الخاص ومن ثم يؤدي التي تحقيق زيادات في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، أي يكون تدخلها محدودًا مع إعطاء الجرعة والقوة للاقتصاد بالاعتماد على القطاع الخاص للقيام بالعمليات الاستثمارية وبالتالي تحقيق زيادات في إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

لذلك لا بد من معرفة الآثار التي يتركها الإنفاق العام الاستثماري على إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للمدة (2004–2023).

أهمية البحث:

تحليل دور الإنفاق الاستثماري العام في التأثير على إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق، ولا سيما أن رأس المال الثابت يُعد أحد المقومات المهمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وهناك الكثير من الشواهد التاريخية التي تُبين أهمية رأس المال الثابت في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومنها تجربة دول جنوب شرق آسيا.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: "هل للإنفاق العام الاستثماري دور في التأثير على إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال مدة البحث؟"، ولا سيما أن معدل النمو الاقتصادي في العراق محدود، وخصوصاً إذا أخذ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاعتبار دون الناتج النفطي.

هدف البحث:

1- توضيح مفهوم الإنفاق العام ومكوناته متمثلة بالإنفاق العام الجاري والاستثماري.

2- توضيح مفهوم تكوين رأس المال الثابت وأهميته للاقتصاد.

3- التوصل التي معرفة أثر الإنفاق العام الاستثماري على إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال مدة البحث.

فرضية البحث:

ينطلق البحث الحالي من فرضية مفادها: "إن للإنفاق العام الاستثماري تأثيراً إيجابياً في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي."

منهج البحث: من أجل الوصول التي مشكلة وهدف الدراسة، استعمل الباحث القياس والتحليل الاقتصادي للتحقق من دور الإنفاق العام الاستثماري في التأثير على إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال مدة البحث.

هيكلية البحث:

من أجل التحقق من فرضية البحث، قُسم البحث على ثلاثة مباحث، إذ تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي والنظري للإنفاق العام واتجاهاته بنوعية الجاري والاستثماري في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، أما المبحث الثاني فاستعرض الإطار المفاهيمي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت واتجاهاته في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، أما المبحث الثالث فاستعرض صياغة نموذج قياسي لغرض توضيح الارتباط بين متغيرات الدراسة والتوصل التي مدى التوافق مع فرضية الدراسة، وأخيراً توصلت الدراسة التي عدة استنتاجات وعلى ضوءها قُدمت عدة توصيات لغرض معالجة بعض نواحي الاقتصاد العراقي.

الدراسات السابقة:

1 -تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للمدة:(1990–2021)

هدفت الدراسة التي تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الصادرات، الواردات، الناتج المحلي الإجمالي) في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للمدة (1990–2021)، وتوصل البحث التي وجود علاقة بين المتغيرات الاقتصادية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق باستعمال بعض الأساليب الإحصائية.

2 -استعمال سببية كرانجر في تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري وإجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي في العراق للمدة:(1980–2016)

هدفت الدراسة التي تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري الزراعي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي باستعمال سببية كرانجر، وتوصلت الدراسة التي وجود علاقة باتجاه واحد من الإنفاق الاستثماري الزراعي التي إجمالي تكوين رأس المال الثابت الزراعي في العراق خلال مدة البحث.

3- أهم ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة أنه تميز أولاً من حيث المتغيرات المستقلة والتابعة المستعملة في التحليل، وثانياً من حيث المدة الدراسية إذ شملت المدة من عام (2004) التي عام (2023).

المبحث الأول

إطار نظري ومفاهيمي للإنفاق العام واتجاهات الإنفاق العام بنوعيه الجاري والاستثماري في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث

أولاً/ مفهوم الإنفاق العام:

1 -تعريف الإنفاق العام:

تُعرّف النفقة العامة على أنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"، ووفق هذه الرؤية تتكون النفقة العامة من ثلاثة عناصر أساسية، وهي: العنصر الأول أن النفقة العامة مبلغ نقدي، أما العنصر الثاني أن النفقة العامة تصدر من الدولة أو أي شخص معنوي، وأخيراً العنصر الثالث أن النفقة العامة الغرض منها تحقيق منفعة عامة (محمد، 2019، ص 87). وللنفقات العامة أهمية كبيرة في المالية العامة، فهي وسيلة لإشباع الحاجات العامة المتزايدة والمتجددة عبر الزمن، وهي إحدى أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لفلسفة الدولة الاقتصادية والاجتماعية ودرجة التطور والتقدم التي وصل إليها المجتمع، وعن طريق النفقات الحكومية بشقيها الجاري والاستثماري تهدف الدولة من خلالها التي تحقيق التنمية الاقتصادية بوصفه هدفاً أساسياً (العبيدي، 2016، ص 27).

2- أقسام النفقات العامة:

وهناك كثير من التقسيمات للنفقات العامة، ومنها التقسيم الاقتصادي كما هو موضح أدناه (العاني، 2018، ص 37-39):

أ- النفقات الحقيقية: تشمل كل المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية، وتقسّم النفقات الحقيقية التي:

• النفقات الجارية: تشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أي تلك اللازمة لتأدية الإدارات الحكومية المختلفة لوظائفها وخدماتها، ويدخل في نطاقها المصروفات المتعلقة بالأجور والمكافآت وكذلك أثمان مستلزمات الإنتاج من مواد أولية ووسائل نقل وما التي ذلك. وتتصف هذه النفقات بالدورية والانتظام، وتعمل الحكومة على تغطيتها عادة من الإيرادات الجارية التي تشمل الضرائب والرسوم.

• النفقات الاستثمارية: تشمل المصروفات التي تهدف إلى زيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، ومثال هذه النفقات ما يُصرف لبناء السدود وإنشاء محطات القوى الكهربائية. وتتميز هذه النفقات بعدم تكرارها بصورة منتظمة، فهي تتغير دائماً تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلاد، وتواجهها الحكومة عادة عن طريق الإيرادات الرأسمالية كالقروض العامة.

وعلى ضوء ذلك تؤدي النفقات الحقيقية بوجه عام التي زيادة الدخل القومي، سواء كانت نفقات جارية تؤدي التي خلق الكثير من الخدمات العامة التي يستفيد منها مجموع المواطنين، أو نفقات استثمارية تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وتؤدي تبعاً لذلك التي نمو الدخل القومي، وعندما تُفضل الدولة النفقات الاستثمارية على حساب الجارية فهذا يعني اهتمام الدولة بتدعيم القدرات الإنتاجية للاقتصاد.

ب- النفقات التحويلية:

تشمل المصروفات التي تقوم بها الدولة دون الحصول مقابلها على سلع وخدمات، فهي تهدف التي تحويل جزء من الموارد المتاحة من مسارها الأصلي بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي أو مالي، وتقسّم هذه النفقات تبعاً لأغراضها التي ثلاثة أنواع:

• النفقات التحويلية الاقتصادية: وتشمل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض كلف إنتاجها، وذلك للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى منخفض، إما لإتاحة الفرصة للطبقات الفقيرة لاستهلاك هذه المنتجات أو لمعاونة هذه المشروعات على منافسة المشروعات الأجنبية في السوق العالمي.

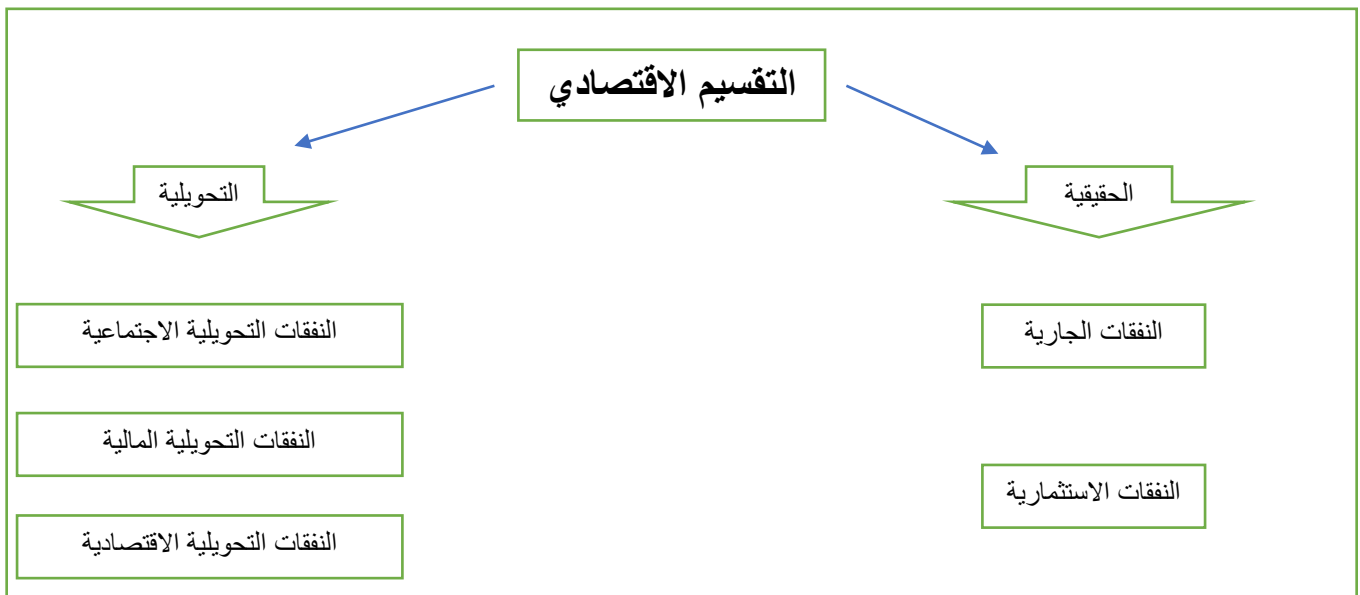
• النفقات التحويلية المالية: وتشمل ما تقوم به الدولة بإنفاقه بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي، وتتضمن أساساً فوائد الدين العام وأقساط استهلاكه السنوية.

• النفقات التحويلية الاجتماعية: وتشمل الإعانات التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة لمعاونتها على مواجهة أعباء المعيشة، وتزداد أهمية هذه النفقات في الوقت الحاضر نظرًا لاهتمام الدول المتزايدة بتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات.

ونلاحظ أن النفقات التحويلية على عكس النفقات الحقيقية لا تؤدي زيادة الدخل القومي بشكل مباشر، بل تؤثر على قواعد توزيع هذا الدخل التي تؤدي بدورها التي زيادة الدخل القومي بصورة غير مباشرة، وعندما تغلب النفقات التحويلية على حساب النفقات الحقيقية فهذا يعني سعي السلطات العامة نحو تقليل الفوارق بين الطبقات.

والشكل أدناه يوضح التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة

الشكل (1) التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقسيم أعلاه.

1- الإنفاق العام في المدارس الفكرية التقليدية والحديثة:

أ- الإنفاق العام في المدرسة الكلاسيكية:

لقد تناول التقليديون النفقات العامة في ضوء منطقتهم التقليدية الذي كان يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي تتولى الدولة أمر إشباعها وفقاً لمتطلبات المذهب الاقتصادي الحر، ولهذا فقد كان الموسوع الأساسي وقتئذٍ تحصيل الإيرادات العامة هو تغذية النفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق المحدودة التي تتولى الدولة أمر تنظيمها وإدارتها وملكيته، ولذلك فإن الدولة في ظل هذه النظرية تحترم مبدأ توازن الموازنة العامة بل وتقده، بحيث لا تسمح بفرض إيرادات أو تحصيلها أو بتكليف المكلفين بأعباء مالية إلا ضمن الحدود اللازمة لتمويل نفقات هذه المرافق المحدودة التي لا يتولى القطاع الخاص القيام بتنفيذها، وهذا يعني أن النظرية التقليدية عُدت نفقات الدولة مجرد نفقات للاستهلاك العام والذي اضطلعت به الدولة خلال

أدائها لدورها المحدود في حياة المجتمع (الدولة الحارسة)، لذلك فقد كان طابع الإنفاق العام حياديًا، وكان هدف الموازنة هو تحقيق التوازن المالي على حساب التوازن الاقتصادي الذي يُترك للقطاع الخاص تحقيقه (آل علي، 2002: ص 61).

ب- الإنفاق العام في المدرسة الكينزية: أما المدرسة الكينزية فقد توسّعت في مجال النفقات العامة، حيث تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأدى هذا التوسع التي خروج الموازنة العامة عن الإطار الذي وضعتة النظرية التقليدية وهو مبدأ توازن الموازنة، مما أدى التي زيادة الإنفاق العام للوفاء بالأهداف التي تسعى إليها الموازنة العامة، مما أدى التي قبول فكرة عجز الموازنة، حيث إنها لا تشكل خطرًا كما أشار الكلاسيك، وإنما بالعكس يمكن استعمالها كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري والجاري في أوقات الكساد، على أن يكون تدخلها محدودًا بانتهاء الأزمة، وأيضًا بالإمكان تحقيق فائض في الموازنة العامة في أوقات الانتعاش الاقتصادي من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي؛ إذ أصبح هدف الموازنة هو تحقيق التوازن الاقتصادي على حساب التوازن المالي (آل علي، 2002: ص 62).

ثانيًا/ الإنفاق العام وتوزيع الموارد:

1 - ترشيد النفقات الحكومية:

المقصود بترشيد الإنفاق العام هو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد، والحد من الإسراف الزائد للموارد بما يناسب الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني، ويعد مصطلح الترشيد أدق وأكثر كفاية عند استعماله في التحليل الاقتصادي، فهو يعني التصرف الصحيح في الأموال والرشادة والعقلانية في إنفاقها بالشكل الذي يؤدي التي تجنب التبذير والإسراف الزائد للنفقات وكذلك ضبطه بالشكل الذي يؤدي التي زيادة الكفاءة الإنتاجية، كما يفسره البعض بأنه محاولة زيادة فاعلية الإنفاق العام بما يمكن الاقتصاد القومي لأي حكومة من زيادة قدرته التمويلية ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، وليس المقصود بترشيد الإنفاق هنا الضغط على الإنفاق التي أدنى حد، بل الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق (الشيخاني، 2016، ص 44-45).

ويمكن تحديد خطوات ترشيد الإنفاق الحكومي ومتطلباته، كما يأتي (الشيخاني، 2016، ص 45-46):

• تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع التي تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة، مع وجود ترتيب لهذه الأهداف وفقًا لأهميتها النسبية وحسب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

• محاربة كل مظاهر الإسراف والتبذير في المال العام.

• تطبيق موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء بدلًا من موازنة البنود، وتمثل موازنة الأداء أسلوبًا لتقسيم الموازنة دعت إليه الحاجة لترشيد الإنفاق العام وتحقيق المزيد من رقابة السلطة التشريعية (البرلمان) على السلطة التنفيذية (الحكومة)؛ وذلك من خلال تطوير أساليب الرقابة والتنظيم التي تبرر الحصول على الاعتمادات وتقسيم الوظائف التي برامج وإعداد تقارير عن الأداء بما يمكن من متابعة الإنجاز.

• إجراء تخفيض نسبي في معدل النمو في الإنفاق الحكومي بواقع (1%) سنويًا، وهو ما يتطلب ترشيحًا في الإنفاق الحكومي ومراجعة شاملة لمكوناته.

• القياس الدوري لبرامج الإنفاق الحكومي والذي يعني تقييم مدى كفاءة وفاعلية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشروعات الموكلة إليها.

• عدالة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الضعيفة، أي ينبغي السعي التي تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات الحكومية.

• ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية، فضلاً عن الرقابة التقييمية؛ إذ يجب على الحكومة مراعاة متطلبات الترشيح لإبعاد مؤسساتها عن التبذير والأخطاء عند تنفيذ البرامج الحكومية.

2- أهداف الإنفاق الاستثماري العام:

للإنفاق الاستثماري عدة أهداف هي كما يأتي: (الخفاجي وجري، 2016، ص 295-296):

• تقديم خدمة عامة للجمهور: إن الإنفاق الاستثماري العام مسؤول عن تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع رغبات المجتمع، حيث توجد بعض الخدمات الضرورية للمجتمع يعزف القطاع الخاص عن تقديمها بسبب ارتفاع تكاليفها مع انخفاض وتأخر عوائدها، ونظرًا لأهمية هذه الخدمات تقوم الدولة بتبنيها من أجل تحقيق عوائد اجتماعية واقتصادية للمجتمع.

• تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية: إذ تقوم الدولة بتوجيه الاستثمارات التي ذلك القطاع وتقديم كل التسهيلات التي من شأنها تأمين الاحتياجات الاستثمارية اللازمة لعمل ذلك القطاع، فيرتفع أدائه وتزداد عوائده ويشهد تطويرًا في خدماته ومنتجاته كما ونوعًا.

• تطوير البنية التحتية البشرية: يسعى الإنفاق الاستثماري العام التي تنمية وتطوير العنصر البشري بصفته رأس مال حقيقي وسر تقدم وازدهار الدول ووسيلة لتعزيز الاقتصاد، ومن خلال تطوير قطاع التعليم.

• تطوير التجارة الخارجية: يؤدي الإنفاق الاستثماري العام دورًا أساسيًا في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، إذ يؤدي توفر البنية التحتية التي تخفيض تكاليف الإنتاج ومن ثم تدني تكلفة الوحدة المنتجة مما يؤدي زيادة الصادرات التي تنشأ التجارة الخارجية، إذ تُعد التجارة الخارجية القناة الرئيسة لتصدير المنتجات الوطنية، الأمر الذي يؤدي التي زيادة موارد الاقتصاد وتنشيط قطاعاته المختلفة.

• محاربة الفقر وتوفير فرص عمل: يهدف الإنفاق الاستثماري العام التي محاربة الفقر من خلال خلق فرص عمل، إذ إن إنشاء وتهيئة الجسور والسدود والجامعات والمستشفيات يكون له أثر كبير على مستوى التشغيل، إذ يؤدي التي خلق وظائف

جديدة ومن ثم تشغيل أعداد كبيرة من العاطلين مع دفع رواتب وأجور، مما يؤدي التي توليد الدخول ورفع المستوى المعاشي للأفراد.

• تطوير الناتج الحقيقي: يؤدي الإنفاق الاستثماري العام دورًا مهمًا وأساسيًا في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ يتأثر به الناتج تأثرًا كبيرًا، الأمر الذي يغري المشاريع الخاصة على القيام باستثمارات جديدة تكون ربحيتها مشتقة من عمليات الاستثمار الحكومي، سواء من خلال تجهيز المشاريع الحكومية بالسلع والخدمات أو بإنتاج قدر أكبر من سلع وخدمات الاستهلاك، مما يؤدي زيادة الناتج الحقيقي.

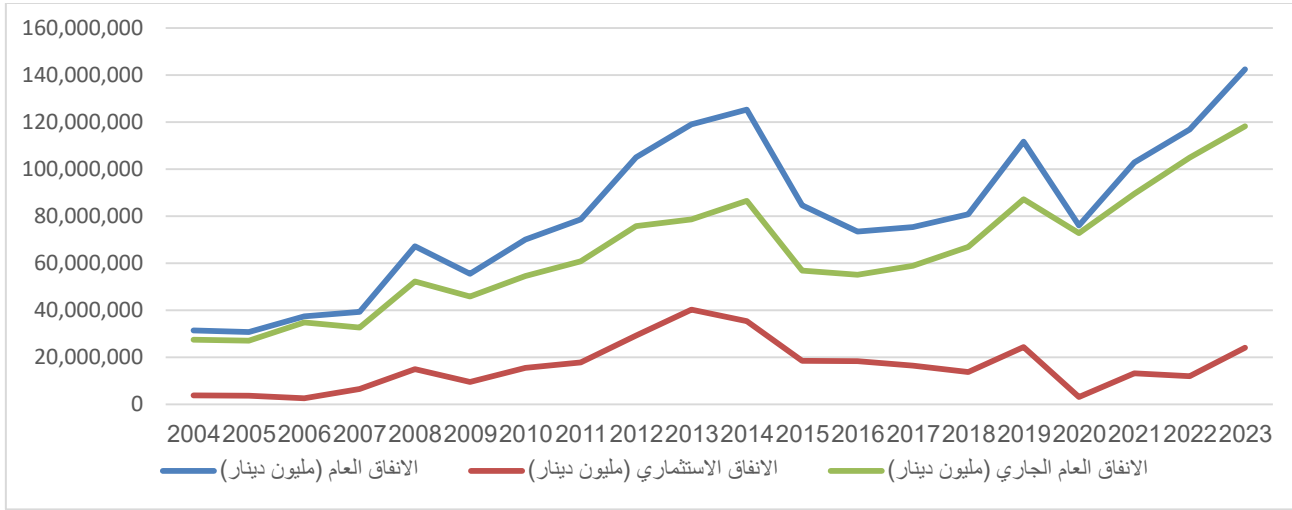
ثالثًا/ تحليل اتجاهات الإنفاق العام بنوعيه الجاري والاستثماري خلال مدة البحث:

شهدت المالية العامة في العراق بعد (2003) تزايدًا واضحًا خلال مدة البحث (2004-2023)، وبالاعتماد على أسعار النفط في تمويل ذلك الإنفاق مع إعطاء الأهمية للإنفاق العام الجاري على حساب الإنفاق العام الاستثماري على الرغم من أهميته للاقتصاد العراقي المتهاك قطاعيًا، وفي حال حدوث صدمة بأسعار النفط فإنه يتم تمويل ذلك الإنفاق من خلال الاقتراض؛ وذلك لعدم وجود قطاعات حقيقية يُستند إليها في عملية التمويل من خلال الضرائب بالرغم من وجود الكثير من الضائعات الضريبية في الاقتصاد العراقي.

يُلاحظ من الشكل (2) والجدول (1) اتجاه الإنفاق العام التي التزايد مع إعطاء الأهمية للجانب الجاري على حساب الاستثماري، وهذا يتضح من خلال الشكل رقم (2)، إذ شهد أعلى تخصيص للنفقات الاستثمارية من النفقات العامة (52) تريليون وذلك في عام (2013)، بينما شهد أعلى تخصيص للنفقات الجارية من النفقات العامة (118) تريليون وذلك في عام (2023)، مع الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل ذلك الإنفاق كما هو مبين في الجدول رقم (1).

وعلى ضوء ما سبق، فإن تلك السياسة لها تأثيرات سلبية على تنويع الاقتصاد العراقي بسبب ضعف التخصيصات الاستثمارية، مع الإشارة التي أن الكثير من الجوانب الاستثمارية العامة يسودها التلكؤ في التنفيذ، التي جانب أن تلك السياسة لها تبعات على المالية العامة ومن ثم الاقتصاد الكلي؛ بسبب اعتمادها على أسعار النفط في عملية تمويل الإنفاق العام، مما يعرضها للهزات المفاجئة ومن ثم يترك تأثيره السلبي على الاقتصاد.

الشكل (2) اتجاهات الانفاق العام والانفاق العام الاستثماري والجاري خلال المدة(2004-2023)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

الجدول (1) اتجاهات اجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الثابتة والانفاق العام و الانفاق العام الاستثماري و الجاري و معدل سعر البرميل النفطي خلال مدة البحث (2004-2023)(مليون دينار، دولار)

السنة	اجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الثابتة عام 2007 سنة اساس (مليون دينار)	الانفاق العام (مليون دينار)	الانفاق الاستثماري (مليون دينار)	الانفاق الجاري (مليون دينار)	معدل سعر البرميل النفطي (دولار)
2004	3,682,390	31,521,427*	*3,924,260	*27,597,167	/
2005	11,788,961	30,831,142*	*3,765,018	*27,066,124	56
2006	17,831,126	37,494,459*	*2,576,852	*34,917,607	56
2007	7,530,364	39,308,347*	*6,588,511	*32,719,837	67
2008	21,263,967	67,277,197*	*14,976,016	*52,301,181	88
2009	12,418,985	55,589,721	9,648,658	45,941,063	59
2010	26,558,090	70,134,201	15,553,341	54,580,860	76

105	60,926,000	17,832,113	78,759,000	27,379,586	2011
106	75,788,000	29,350,952	105,139,000	35,033,925	2012
102.3	78,747,000	40,380,750	119,128,000	50,285,093	2013
91.6	86,569,000	35,450,453	125,322,000	52,112,311	2014
45	56,916,000	18,584,676	84,693,000	45,528,386	2015
36	55,163,000	18,404,000	73,567,000	26,112,655	2016
49	59,025,000	16,464,000	75,489,000	32,004,040	2017
67	67,053,000	13,820,000	80,873,000	33,439,111	2018
61	87,300,000	24,423,000	111,723,000	51,340,132	2019
38	72,873,000	3,209,000	76,082,000	14,951,765.70	2020
68	89,527,000	13,323,000	102,850,000	21,794,349.70	2021
96	104,941,000	12,018,000	116,959,000	27,169,871.60	2022
79.08	118,243,000	24,193,000	142,436,000	28,753,981.30	2023

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجموعة متفرقة من مؤشرات الإنذار المبكر للمدة أعلاه.

* حسن، باسم عبد الهادي (2015) الاثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام 2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد.

المبحث الثاني

أطار مفاهيمي لتكوين راس المال الثابت واتجاهاته في العراق خلال مدة البحث

أولا/ مفهوم تكوين راس المال الثابت:

1- تعريف راس المال الثابت:

هنالك عدة تعريفات لأجمالي تكوين رأس المال الثابت؛ إذ يعرف بأنه " مفهوم اقتصادي يشير التي القيمة الإجمالية للأصول الثابتة الجديدة والمستعملة، فضلا عن التغييرات في المخزون، خلال فترة زمنية معينة" (صالح واخرون، 2024، ص82) و يعرف ايضا اجمالي تكوين رأس المال الثابت هو كل إضافة التي الأصول المؤدية التي توسيع الطاقات الإنتاجية للمجتمع و المحافظة عليها وتجديدها، حيث أن الصفة المميزة لهذه الطاقات الإنتاجية هي أنها أصول معمرة دائمة الاستعمال، فهي لا تفنى باستعمالها في عملية إنتاجية أو بضع عمليات، وإنما تبقى لفترة زمنية تحددتها الاعتبارات الفنية، وتساهم خلال هذه الفترة في إنتاج السلع وتقديم الخدمات بشكل متجدد (بوفنش، 2020، ص63)

و يعد التكوين الرأسمالي الثابت من أهم المتغيرات الاقتصادية التي شغلت دوراً حيوياً ومؤثراً في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لذلك يعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت ذو أهمية كبيرة كونه يشكل عاملاً فعالاً في عملية التنمية الاقتصادية فهو يحدد مستوى ومعدل النمو في الدخل القومي، ومن خلال ذلك يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالإضافة التي رأس المال القائم في المجتمع، إي بمعنى آخر يمثل الزيادة في الموجودات الثابتة من السلع الرأسمالية التي تدخل نطاق الاقتصاد القومي والتي تتميز عن السلع الاستهلاكية بأن الأخيرة تستهلك كلياً خلال دورة الإنتاج وتأخذ عادة عام تقويمية، وتشترك السلع الرأسمالية في عملية الإنتاج لعدة سنوات(تقرير الاقتصاد العراقي، 2022، ص57)

2 -أنواع اجمالي تكوين رأس المال الثابت:

يقسم اجمالي تكوين رأس المال الثابت على نوعين هما (عبد الحليم، 2021، ص24) :

أ. اجمالي تكوين رأس المال الثابت العام: يتمثل في ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية وتكوين رأس المال الثابت وتوسيع القائم منه من اجل زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، اذ تبرز أهمية الاستثمار العام في الدول النامية وتسيطر الدولة على معظم ملكية موارد الإنتاج وحاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة التي الاستثمارات الكبيرة في البنى التحتية.

ب. اجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص: اذ يتمثل بما ينفقه الافراد والشركات لتكوين رأس المال الثابت او توسيع الطاقة الإنتاجية المتاحة، اذ ان الاستثمار الخاص هو الإضافة التي الطاقات الإنتاجية المتوفرة للمجتمع وتقوم بها وحدات تنظيمية خاصة سواء أكانت (وطنية أم اجنبية أم مشاريع مشتركة) ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح خلال مدة زمنية مستقبلية قصيرة ومحدودة.

3 -أهمية اجمالي تكوين رأس المال الثابت:

إن اجمالي تكوين رأس المال الثابت من ابرز المتغيرات الاقتصادية التي لها دورا مؤثرا وحيويا في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لأنه يمثل أحد ركائز النمو الاقتصادي ومحدد رئيساً في خلق طاقة انتاجية جديدة، ويعتبر ايضا من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي يسترشد بها المخططون عند رسمهم للبرامج الاقتصادية، لكونه يعكس حجم الاستثمارات السنوية وهيكلية توزيعها على الانشطة الاقتصادية (الكناني، 2018، ص20).

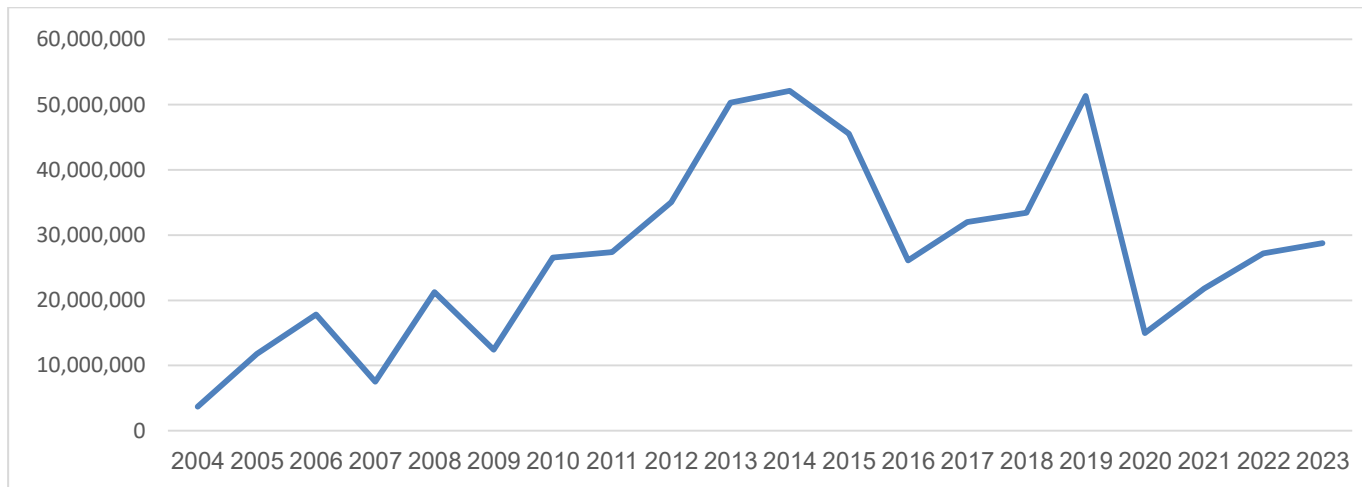
ثانيا/ تحليل اتجاهات اجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال مدة البحث:

شهد الاقتصاد العراقي ما بعد عام (2003) تحديات كبيرة بخصوص عمليات الاستثمار ابرزها الجانب الأمني و السياسي و الصدمات الخارجية متمثلة بأسعار النفط بالإضافة التي ضعف الاستثمار العام و ما يشوبه من ضعف في التنفيذ و انعكاس ذلك على اجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق خلال مدة البحث و من ابرز الاحداث الأمنية التي شهدها العراق هي الاضطراب الأمني عام 2007 و كذلك شهد الاقتصاد العراقي عام 2009 صدمة خارجية متمثلة بانخفاض أسعار النفط و انعكاس ذلك على المتغيرات الاقتصادية و منها تراكم راس المال لكون الاستثمار العام من ابرز محدداته في العراق و في عام (2015) شهد الاقتصاد العراقي صدمة مزدوجة متمثلة بالحرب ضد داعش التي جانب انخفاض أسعار النفط العالمية و في عام (2020) شهد الاقتصاد العراقي أيضا صدمة مزدوجة متمثلة بأزمة كورونا و انخفاض أسعار النفط.

وفي ضوء أعلاه و من خلال الشكل رقم (3) و الجدول رقم (1) شهد تراكم راس المال اقل قيمة بلغت (3,682,390) ترليون عام 2004 و ذلك بسبب الحرب العراقية الامريكية آنذاك و بداية عهد اقتصادي جديد متمثل بالانفتاح الاقتصادي على الخارج، و شهدت اعلى قيمة عام (2014) اذ بلغت (52,112,311) ترليون و هذا يبين اعتماد تراكم راس المال بالأساس على النفقات الاستثمارية و التي يتم تمويلها بالأساس بالإيرادات النفطية المتقلبة نتيجة تغيرات أسعار النفط العالمية و هذا يبين هيمنة المالية العامة على المتغيرات الاقتصادية، اذ مع كل صدمة خارجية في أسعار النفط العالمية يشهد تراكم راس المال الثابت انخفاض عن العام الذي سبقه و هذا واضح في عام (2009) بسبب ازمة الرهن العقاري العالمية و كذلك في عام (2015) شهد انخفاض في تراكم راس المال الثابت عن عام (2014) بسبب انخفاض أسعار النفط و حرب داعش آنذاك و كذلك في عام (2020) شهد انخفاض في تراكم راس المال الثابت عن عام (2019) بسبب ازمة كورونا و انخفاض أسعار النفط العالمية .

الشكل رقم(3)

اتجاهات اجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الثابتة عام (2007) سنة أساس خلال المدة(2004-2023)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

المبحث الثالث / قياس أثر الانفاق العام الاستثماري على اجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق

1- البيانات المستعملة في التحليل القياسي لمتغيرات البحث:

تم الاعتماد على بيانات الجدول (1) في التحليل القياسي و بواقع بيانات سنوية.

2- بناء النموذج:

لغرض قياس أثر الانفاق العام الاستثماري على اجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق، سيتكون لدينا النموذج الاتي:

$$\text{Gross Fixed Capital Formation} = f(\text{Public Investment Expenditure}) \dots \dots \dots 1$$

من المعادلة (1) فانه يمكن توصيف انموذج (ARDL) والذي يقيس العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل بين متغيرات الانموذج ويمكن توضيحه بالصيغة التالية:

$$Y_i = \alpha + \beta_i X_i + U_i$$

اذ:

Gross Fixed Capital Formation (y): تمثل اجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2007) في العراق و يمثل المتغير التابع.

Public Investment Expenditure (x): تمثل الانفاق العام في العراق و يمثل المتغير المستقل.

3- اختبار جذر الوحدة (Unit root test):

يعدُّ اختبار جذر الوحدة من الاختبارات الاساسية و الاولى لغرض تحديد النماذج التي سوف تستخدم في التحليل، و سيتم استعمال اختبار فليبس براون (Phillips Perron-test) و الذي يعتبر من اكثر الاختبارات دقة في حالة العينات الصغيرة (عمار حمد خلف، 2015: ص86)، و يشير الجدول (2) التي نتائج اختبار (Phillips Perron-test) اذا يتبين ان المتغير التابع (y) ساكن عند الفرق الاول I(1)، اما المتغير المستقل (x) فانه حقق حالة السكون ايضا عند الفرق الاول I(1)، و على اساس تلك النتائج يجب استعمال نموذج ARDL في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة؛ لأنه يقبل المتغيرات عند درجات سكون مختلفة او متساوية بشرط عدم سكونها عند الفرق الثاني (بتال و اخرون، 2019، ص:90)، مع الإشارة بالإمكان استعمال اختبار (Johansen–Juselius Cointegration Test) و لكن يعدُّ نموذج (ARDL) ادق من ذلك الاختبار و تحديدا في النماذج الصغيرة.

الجدول (2) نتائج اختبار فيليبس- بيرون (pp) لجذر الوحدة

المتغير	بالمستوى I			(1) Iبالفرق		
	حد ثابت و حد ثابت	حد ثابت و اتجاه عام	بدون حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت و حد ثابت	حد ثابت و اتجاه عام	بدون حد ثبات و اتجاه عام
	-P value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value
Y	0.1218	0.3699	0.4923	*0.0001	*0.0001	*0.0000
X	0.2530	0.5310	0.4805	*0.0011	*0.0065	*0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد التي بيانات الجدول (1) وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

*معنوية عند مستوى 5%.

ملاحظة: تم استعمال القيم الاحتمالية (p-value) إذا يعتبر أسلوب احصائي متقدم يحل محل مقارنة t المحتسبة للمعالم مع قيمة t الحرجة، فاذا كانت قيمة (p-value) أكبر من 5% فان المعلمة غير معنوية، اما إذا كانت قيمة (p-value) اقل من 5% فان المعلمة معنوية.

4- التكامل المشترك (F-bound test):

يعد اختبار التكامل المشترك من الاختبارات الاساسية ضمن نموذج ARDL والذي يجب تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لغرض الاستمرار في التحليل وفي حالة عدم تحقق حالة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة فانه من الأفضل عدم الاستمرار في التحليل لأنه ستظهر النتائج زائفة أي غير صحيحة، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار (F-bounds) والذي تتضح نتائجه في الجدول (3)، وتم استعمال التكامل المشترك (F-bounds) لأنه يقبل المتغيرات من درجات سكون مختلفة.

الجدول (3) اختبار F الحدود F-bounds للتكامل المشترك للنموذج المقدر

قيمة F المحتسبة	F-statistic = 16.80841
القيم الحرجة	الحد الأدنى الحد الأعلى I(1)
	I(0)

%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد التي بيانات الجدول رقم (1) وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

.10

ملاحظة: هذه التقديرات استناداً التي أنموذج ARDL المقدر على أساس معيار Akaike info criterion

(AIC) (1,0).

يشير الجدول (3) التي نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج، اذ يتبين ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (16.80841) وتعتبر أكبر من الحد الأعلى (4.16) وأكبر من الحد الأدنى (3.62) عند مستوى معنوية (5%) مما يستدعي ذلك التي رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود التكامل المشترك بين متغيرات الانموذج، وهذا يبين ان الاستثمار العام من أبرز محددات اجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق.

5- تقدير النموذج القياسي:

يشير الجدول (4) التي وجود اثر و علاقة طردية في الاجل الطويل بين الانفاق العام الاستثماري و اجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق و ذلك لأنه قيمة (prob) معنوية و إشارة المعلمة موجبة، و ان النموذج الحالي يفسر (75%) من اجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق و يستدل ذلك من قيمة (R^2) بينما المتغيرات الأخرى و التي تمثل الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي لا تشكل سوى (25%) من اجمالي تكوين راس المال الثابت، و على الرغم من هيمنة الانفاق الاستثماري العام على اجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق الا ان نسبة الزيادة في اجمالي تكوين راس المال الثابت عند تغير الاستثمار العام بمقدار وحدة واحدة يبلغ تقريباً (1) ترليون دينار و هذه القيمة تعد قليلة قياساً بحجم الناتج المحلي الإجمالي للعراق من اجل تحفيز الاقتصاد على النهوض بقطاعاته المختلفة.

أما قيمة معامل تصحيح الخطأ ECT فأنها تشير التي أن الانموذج في الاجل القصير يتجه نحو تحقيق التوازن في الاجل الطويل ويستدل ذلك من ان قيمتها المقدر (coefficient) سالبة (-0.768796) وقيمة (P-value) الخاصة بها معنوية (0.0000)، إذا يعد ذلك شرطاً ضرورياً لتحقيق النموذج التوازن في الاجل الطويل بسرعة (0.768796) في السنة الواحدة في حالة ابتعد النموذج عن التوازن في الاجل القصير.

الجدول (4)

القياسي و معامل	معامل تصحيح الخطأ		تقدير النموذج	تصحيح الخطأ
	المتغيرات	Coefficient	P- value	
	ECT*	-0.768796	0.0000	
	العلاقة في الاجل الطويل			
	المتغيرات	Coefficient	P- value	
	C	7790391.	0.0860	
	X	1.256606	0.0000	
	بعض الاختبارات الإحصائية			
		R ²	0.756571	

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد التي بيانات الجدول رقم (1) وبالاتتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

* تمثل حد تصحيح الخطأ Error Correction Term.

6- التأكيد من عدم وجود المشاكل قياسية:

من خلال الجدول (5) والذي يظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي واختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات تجانس التباين بين الانفاق العام الاستثماري واجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق؛ اذ يتبين ان النموذج خالي من المشاكل القياسية ويمكن ملاحظة ذلك ان قيمة Prob. F لكل الاختبارات أكبر من مستوى (5%) وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تنص عدم وجود المشاكل أعلاه ونرفض الفرضية البديلة التي تنص وجود المشاكل أعلاه في النموذج المقدر.

جدول(5) نتائج اختبار مشاكل الارتباط الذاتي و عدم ثبات تجانس التباين و التوزيع الغير طبيعي للنموذج المقدر

Breusch – Godfrey serial correlation LM test:			
F-statistic	1.141580	Prob. F(1,14)	0.3022

Obs*R-squared	1.343736	Prob. Chi-Square(1)	0.2464
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.002499	Prob. F (1, 16)	0.9607
Obs*R-squared	0.002811	Prob. Chi- Square (1)	0.9577
Histogram-Normality test			
Jarque-Bera	0.844908	Probability	0.655436

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد التي بيانات الجدول رقم (1) وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. وجود أثر وعلاقة طردية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام الاستثماري وإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق، وذلك لأن قيمة (prob) معنوية وإشارة المعلمة موجبة على وفق نموذج (ARDL) المقدر، وأن النموذج الحالي يفسر (75%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق ويُستدل ذلك من قيمة (R2)، بينما المتغيرات الأخرى والتي تمثل الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي لا تشكل سوى (25%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وعلى الرغم من هيمنة الإنفاق الاستثماري العام على إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق فإن نسبة الزيادة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت عند تغير الاستثمار العام بمقدار وحدة واحدة يبلغ تقريباً (1) تريليون دينار، وهذه القيمة تُعد قليلة قياساً بحجم الناتج المحلي الإجمالي للعراق من أجل تحفيز الاقتصاد على النهوض بقطاعاته المختلفة.

2. شهد أعلى تخصيص للنفقات الاستثمارية من النفقات العامة (40) تريليون وذلك في عام (2013)، بينما شهد أعلى تخصيص للنفقات الجارية من النفقات العامة (118) تريليون في عام (2023)، وهذا يبين أن المالية العامة تبدي اهتماماً بالنفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية، مع الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل ذلك الإنفاق كما هو مبين في الجدول (1).

ثانياً: التوصيات

1. العمل على زيادة التخصيصات المالية للنفقات العامة الاستثمارية لما لها من أهمية في زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت، نظراً لأهميتها لعملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وخصوصاً في المجالات التي لا يرغب بها القطاع الخاص متمثلة بالبنى التحتية.

2. العمل على ترشيد الإنفاق العام، أي زيادة إنتاجية النفقات العامة، وذلك لأهمية هذا الإجراء في تحسين واقع الاقتصاد العراقي من حيث استقراره وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتحقيق زيادة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

3. إعطاء الأهمية للنفقات الاستثمارية على حساب النفقات الجارية؛ وذلك لارتفاع أهمية النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية خلال مدة البحث، وذلك لأن زيادة النفقات الاستثمارية العامة على حساب النفقات الجارية سيعمل على تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات، والتي بدورها تعمل على تقليل معدلات البطالة التي ترتفع سنويًا والتي لم يعمل الإنفاق العام الجاري على السيطرة على معدلاتها الطبيعية

المصادر:

- 1- ال علي، رضا صاحب أبو احمد(2002) المالية العامة، الدار الجامعة للطباعة و النشر و الترجمة/ فرع البصرة، 2002، البصرة .
- 2- بتال، احمد حسين والجميل، سامي حميد والجميل، فراس خميس علي، 2019، إثر التحرير المالي على راس المال البشري في العراق دراسة قياسية للمدة (2005 – 2016)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 27.
- 3- بوفنش، وسيلة(2018) تحليل وقياس العلاقة بين نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2018، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 13، العدد 02، الصفحات 60-69.
- 4- حسن، باسم عبد الهادي (2015) الاثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام 2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد.
- 5- الخفاجي، سمير سهام ووديان وهيب جري (2016) كفاءة الانفاق الاستثماري العام وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003 – 2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ال عدد97، المجلد 23، الصفحات 293-314.
- 6- خلف، عمار حمد، 2015، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستعمال برنامج Eviews ، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، بغداد.
- 7- الشبخاني، عامر عبد الله مجيد(2016) كفاية السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي في العراق للمدة 2004-2014 مع إشارة لتجارب مختارة، أطروحة دكتوراه مقدمة التي مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- 8- صالح، احمد نجيب و علي حامد عبد و حسين زبون علي(2024) تحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للمدة 1990-2020، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد20، العدد66، <http://www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.5>
- 9- العاني، عماد محمد علي (2018) السياسات المالية والتدخل الحكومي، مكتبة العراق للطباعة والنشر، بغداد.
- 10- عبد الحليم، رويدة ثامر (2021) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق للمدة (200 - 2019) بحث مقدم التي مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في اقتصاديات الاستثمار ودراسات الجدوى، كربلاء، العراق.
- 11- العبيدي، اسراء صالح (2016) قياس وتحليل إثر صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 1990-2014، أطروحة دكتوراه مقدمة التي مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، بغداد، العراق.

- 12- العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجموعة متفرقة من مؤشرات الإنذار المبكر للمدة 2004-2024.
- 13- الكنانى، زينب كامل عبيد (2018) تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري واجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق (دراسة تطبيقية للمدة 1980 – 2016) رسالة مقدمة التي مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الإحصاء، كربلاء، العراق.
- 14- محمد، بن عزة (2019) أثر مكونات الانفاق العام على النمو الاقتصادي (مقاربة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11، العدد 24.
- 15- العراق، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، تقرير الاقتصاد العراقي، 2022.